لابد من التعاون خصوصاً بعد تنفيذ اتفاقيات تحرير التجارة

تصورات عملية لتحقيق تكامل عربى فى مجال إنتاج وتسويق اللحوم الحمراء

الدول العربية التى تعتمد على النظام الرعوى.. يمكنها سد الفجوة الغذائية للحوم لدى الدول الشقيقة التى تعانى النقص.. لكنها بحاجة إلى الدعم وتطوير القدرات

أ.د. مصطفى فايز

القدرة التنافسية والميزة النسبية ومعامل رأس المال المستثمر وغيرها من المصطلحات الاقتصادية التى فرضت نفسها على حياتنا وحساباتنا فى ظل النظام العالمى الحديث وكذلك بحكم الاتفاقيات الدولية الملزمة والواجبة. على أى حال، فإن معامل رأس المال المستثمر يعنى عدد درجات النقد (دولار/جنيه) اللازمة لتوليد دخل سنوى مقداره وحدة واحدة (دولار/ جنيه) أو عدد السنوات اللازمة لاسترداد تلك الوحدة. والميزة النسبية تعنى الميزات التى تعكسها طبيعة الموارد الزراعية (كمًا وكيفًا) والمستوى التكنولوجى فى استثمار معين. أما القدرة التنافسية فإنها تزيد على ذلك حيث يدخل فى اعتبارها: الإمكانات التسويقية- البنية الأساسية التجارية- كفاءة التركيب المؤسسى- مدى ملاءمة السياسات الاقتصادية- مدى استقرار النظام السياسى والاجتماعى.

والدول العربية ذات الموارد الزراعية لديها فرصة للاستفادة من تحرير التجارة. والإصلاح الاقتصادى فى الوطن العربى يعنى

التخصص الإقليمى فى الإنتاج المتخصص حسب الميزة النسبية لكل منطقة. وفلسفة السوق المفتوح الحر أبسط مفاهيمها: التخلى عن الحماية، وإذا لم يوضع لها ضوابط فإنها تترك الحبل على الغارب للتنافس غير المشروع وغير الشريف.

مستقبل اللحوم فى الدول العربية

واللحوم الحمراء فى المنطقة العربية تنبئ بقدرات تنافسية عالية، ومن الممكن أن تكون مصدرًا لزيادة الدخل وللاستثمار لنا وللسودان ولدول عربية أخرى. وبصفة عامة فإن الدول العربية يمكن تقسيمها إلى ٣ أقسام بالنسبة لنظم إنتاج اللحوم الحمراء:

١- نظام إنتاج لا يعتمد على توافر موارد طبيعية أو بشرية تعطى ميزات نسبية فى الإنتاج، كما فى دول مجلس التعاون الخليجى التى تستورد كميات كبيرة لسد احتياجات السكان وأضحيات الموسم الدينى. وهذه المناطق لن تتأثر كثيرًا بتطبيق الاتفاقيات.

٢- النظام الثانى يعتمد على المراعى وإنتاج الأعلاف الخضراء بالإضافة إلى مخلفات المحاصيل والطحن والعصر كما فى مصر وسوريا والعراق والمغرب وتونس والجزائر والأردن ولبنان. وهذه المناطق تعتبر تكاليف الفرصة البديلة لإنتاج اللحوم الحمراء فيها مرتفعة.

٣- النظام الثالث رعوى ويحتاج إلى تطوير لدعم قدراته التنافسية كما فى السودان والصومال وچيبوتى وموريتانيا، وهى الدول التى سنتكامل معها بحيث تعود الفائدة علينا وعليها سواء فى التجارة أو الاستثمار أو التنمية وسنستفيد فى ذلك من معطيات العصر المتمثلة فى أن العالم كله قرية واحدة ومن فكرة التجارة العالمية.

وفى هذا الصدد نستطيع تلخيص الموقف فى النقاط التالية:

١- الفلسفة العامة للتجارة العالمية ترتكز على السماح بالاستيراد والتصدير مادام مقدرًا بسعره الكامل دون دعم أو إغراق. وهذا يخلق منافسة عادلة تحفز تنمية نظم إنتاج اللحوم الحمراء محليًا فى الدول العربية التى تتيح مواردها الطبيعية فرصة تحقيق الميزة النسبية.

ولكن هناك معوقات منها مافيا اللحوم ومنها الإغراق.

٢- هناك تحفظ جد مهم نتيجة تنفيذ اتفاقات تحرير التجارة: هل الإغراق قضية من السهل الحكم عليها من قِبل الأسواق المضارة؟ وهل من السهل إثبات ذلك؟ ورغم ذلك فمن الضرورى أن تسعى الدول العربية جميعًا إلى سن قوانين منع الاحتكار وإنشاء المؤسسات القادرة على متابعة تنفيذ هذه القوانين، سواء على المنتجات المستوردة أو المحلية، علاوة على الدفاع عن اتهامات الإغراق المزمع رفعها من قِبل الدول الأخرى المستوردة من الدول العربية فى حالة إمكانية تصدير اللحوم إليها.

وقضية توافر المعلومات السوقية فى هذا الشأن أمر مهم للغاية حتى يمكن توفير المستندات الدالة على حدوث الإغراق. كما أن توافر وسائل الاتصال الكفء عالميًا ومحليًا يعضد من نجاح سياسات مكافحة الإغراق. ليس هذا فحسب، بل لابد من توافر مجالس تسويقية للحوم الحمراء تضم نخبة من المسوقين والمنتجين والمستهلكين وممثلين للحكومة تعمل على الكشف عن المتلاعبين فى السوق الذين يقومون بالاحتكار؛ حيث إن أصحاب المصلحة والمتنافسين هم وحدهم القادرون على كشف

عمليات الاحتكار وتقديمها لجهاز مكافحة الاحتكار فى كل دولة، ويمكن للجامعة العربية أو المنظمات التابعة لها أن تتعاون فى هذا الشأن من حيث توافر المعلومات السوقية العالمية، وأيضًا تبنى قضايا مكافحة الإغراق بالتعاون مع الدول المضارة. وهذا يحتاج أن يكون لدى جامعة الدول العربية مكتب للتعاون مع منظمة التجارة العالمية.

٣- فى شأن مجالات التطوير والتنسيق القومية، يقترح دراسة إنشاء شركات إقليمية تتوافر بينها المنافسة تضطلع بمهام تسويق اللحوم الحمراء والماشية والأعلاف، باعتبار أن التسويق الكفء هو المدخل الصحيح والحافز الرئيسى لتنمية الإنتاج. والدول العربية المالكة لرأس المال والخبرة الفنية مستوردة رئيسية للحوم الحمراء فى الوطن العربى، وعلى رأسها دول مجلس التعاون الخليجى، ومصر، وأيضًا تونس. وعلى الدول ذات الميزة النسبية والموارد الطبيعية والبشرية القادرة على الإنتاج الكبير للحوم الحمراء، أن تهيئ المناخ لعمل هذه الشركات فى أراضيها، باعتبار أنها السوق الرئيسى للتصدير.

تعديل السياسات الاقتصادية

وهذا المناخ يتطلب تعديل السياسات الاقتصادية، بإعطاء ميزات خاصة للاستثمار والتملك للشركات العربية بجميع صورها. وتقديم التعهدات الحكومية والضمانات الكفيلة بعمل واستمرار هذا النشاط بعيدًا عن تغيرات المناخ السياسى. هذه الشركات سوف تعمل على توفير قدرات النقل والتخزين والتعبئة والتغليف، وربما أيضًا التصنيع للحوم الحمراء، والعلائق المركزة. وأيضًا سوف تعمل على استقرار العرض والأسعار لصادرات وواردات الدول العربية من اللحوم الحمراء. وسوف تؤسس المناخ الحافز للمنتجين فى دول الميزة النسبية فى إنتاج اللحوم الحمراء، وهى: السودان والصومال وجيبوتى وموريتانيا وسوريا (بالنسبة للضأن والماعز). كما أنها سوف تكون مصدرًا فى المستقبل لتمويل نشر التكنولوجيا الحيوية (التحسين الوراثى) وتكنولوجيات رعاية الحيوان والرعاية البيطرية فى دول المنشأ، وهذا أمر تمارسه بعض الشركات الخليجية حاليًا، ولكنها تعتمد على أسواق غير عربية مثل أستراليا والصين، بل إن بعضها يملك مزارع فى أستراليا.

٤- إن التغلب على عقبة الاشتراطات الصحية والبيئية لمنظمة التجارة العالمية يعتبر من القضايا التى تحتاج جهودًا عربية مشتركة؛ لأنها تتضمن توفير المال للتمويل والتكنولوجيا المتقدمة والإرشاد البيطرى وتشخيص الأمراض، والتدريب والتنمية البشرية، كما تحتاج لجهود قُطرية فى شأن التشريعات المنظمة، وتحتاج أيضًا إلى برامج توعية لتنمية الوعى الصحى والبيئى لدى كل الأطراف العاملة فى السوق. وهنا تجدر الإشارة إلى أن توفير الوقاية من أمراض الحيوان والحماية من التلوث الكيميائى وبقايا الأدوية وسموم الميكروبات المتبقية فى المنتجات حتى بعد قتلها بوسائل الحفظ يتطلب الحماية منذ مرحلة الإنتاج. ويجب النظر إلى الأمر باعتباره قضية حماية للمستهلك العربى قبل أن تكون قضية تنمية صادرات، فالمواطن العربى أحق بالتمتع بلحوم خالية من أى إصابة أو تلوث. وصعوبة الأمر أن الدول والمناطق ذات الميزات النسبية فى إنتاج اللحوم الحمراء نجد أن نظم التربية بها واسعة (غير كثيفة) ومسألة التحكم فى ظروفها الصحية أمر صعب. ولكن من الممكن تجاوز هذه المشكلة إذا استعانت هذه الدول بميزات اتفاقيات التجارة الحرة فى مساعدات الدول المتقدمة ذات الخبرة فى حماية الماشية والأغنام فى نظم رعوية شبيهة مثل نيوزيلندا وأستراليا.

تعد مافيا استيراد اللحوم أخطر معوقات التكامل.. وبالتالى يتعين أن تسعى الدول العربية إلى سن قوانين منع الاحتكار وإنشاء المؤسسات القادرة على متابعتها

٥- إن تنمية قطاع اللحوم الحمراء لابد أن يصاحبه توظيف اقتصادى للموارد، خاصة البشرية، فليس الوضع الظاهرى من استيعاب الإنتاج الحيوانى الرعوى أو المروى للعمالة العائلية يعنى توظيفًا اقتصاديًا لها، بل ربما أدى ذلك لتخفيض القدرة التنافسية؛ لأن حساب عائد الفرصة البديلة لهذه العمالة الكثيفة قد يبرز أنها غير اقتصادية.

ولكن برامج التنمية الريفية تعنى إيجاد فرص عمل غير زراعية للعمالة العائلية الزراعية والرعوية. وهذا يولد دخلاً للأسرة يؤدى لقدرتها على الاستثمار الكفء فى الثروة الحيوانية من خلال تبنى تكنولوجيا تحسين السلالات والتغذية والرعاية البيطرية. كما تعنى التنمية الريفية توفير البنية الأساسية من طرق ومواصلات ووسائل اتصال ومصادر طاقة، وهى المحددات الرئيسية لرفع الإنتاجية؛ لأنها تعنى توفير البنية الأساسية التسويقية، ومن ثم توفر حوافز زيادة العرض بالتوسع الرأسى (زيادة الإنتاجية) أو الأفق (بزيادة سعة الحيازة).

٦- إن إيجاد مناخ السوق الملائم لتحرير التجارة يقتضى العمل على تحقيق نظم تسويقية تتوافر فيها مقومات التكامل الرأسى لمراحل السوق، وتكامل أفقى بين وحدات الإنتاج فى مرحلة التسويق؛ لتوفير ميزات السعة الكبيرة دون المساس بغالبية الحيازات الصغيرة لخفض التكاليف التسويقية وزيادة حوافز الربح، دون خلق ضغوط ارتفاع الأسعار على المستهلك المحلى.

ووسائل التكامل المعروفة فى الأسواق العالمية المتقدمة تأخذ ثلاثة أشكال هى:

أ- التعاونيات (جمعيات الثروة الحيوانية واتحادات ذات أهداف اقتصادية واجتماعية، وليست خاضعة لتدخلات حكومية، أو لأغراض سياسية).

ب- الشركات الكبرى متعددة المراحل والأغراض.

جـ- النظام التعاقدى بين مراحل السوق ومؤسساته بشكل تضمنه تشريعات تسويقية متخصصة.

٧- إن دور الدولة يجب أن يشمل فى مجال تنظيم السوق: سن قوانين لمنع الاحتكار وضمان عدالة الممارسات التسويقية وحماية المستهلك، علاوة على دعم البحث وتطوير المنتجات، وتوفير المعلومات السوقية.

آن الأوان كى تقوم الدولة نفسها بعملية الاستيراد

الحل الأمثل لمواجهة مافيا استيراد اللحوم

يجب أن تواجَه هذه الأزمة على جبهتين، الأولى: إجراءات عاجلة لزيادة إنتاج اللحوم المحلية من خلال زيادة إقراض المزارعين والمربين بمشروع تسمين الجاموس «البتلو» وتحفيز المربين بشكل عام على زيادة الإنتاج.

والجبهة الثانية هى مواجهة جشع شركات استيراد اللحوم التى لا يهمها سوى الربح الهائل دون مراعاة المسئولية الاجتماعية.

ويترافق ذلك مع أن الحكومة هى التى تستورد حتى تحد من جشع المستوردين.

وقد آن الأوان لكى تواجه الوزارات والهيئات، بشكل منسق وجماعى، هذا الانفلات فى الأسعار، وتعالج جذور الأزمة بدلا من التحرك مع الاشتعال الموسمى لها.

ولا بد بشكل خاص من عقاب مافيا استيراد اللحوم التى نجحت فى إفشال صفقات عديدة لاستيراد اللحوم من الخارج كانت كفيلة بسد النقص فى السوق المحلية.

ثم إنه من المهم إدراك أن عقد صفقات مع الخارج لاستيراد اللحوم ليس سوى حل جزئى أو مرحلى للأزمة، أما الحل طويل الأمد فيتمثل فى: تشجيع الإنتاج المحلى، ودعم المنتجين، والعودة إلى المشروعات القديمة لزيادة الإنتاج الحيوانى.

إنها معركة لا بد أن يتكاتف فيها الجميع، سواء الوزارات أو المستهلكون أو المنتجون لمواجهة جشع بعض الجزارين وشراهة مافيا الاستيراد.

وفى هذا الصدد هناك ملاحظتان:

■ الملاحظة الأولى: مصر تستورد اللحوم من أى مكان فى العالم إلا السودان.. ممكن نستورد من الهند البعيدة ولا نستورد من أفريقيا القريبة.. لماذا نترك أكبر ثروة حيوانية فى الحدود المتاخمة لنا ونستورد اللحوم من آخر بلاد الدنيا، من أستراليا والأرجنتين؟ هل هناك نظرية فى ذلك؟ هل اللحوم من البلاد البعيدة طازجة وغير منتهية الصلاحية واللحوم من السودان وأفريقيا مجمدة ومنتهية الصلاحية؟

لماذا نستورد من دول لا تربطنا بها مصلحة واحدة ونترك دول قارتنا التى كل مصالحنا منها ومعها؟ أين المشاريع المشتركة التى اكتظت بها مكاتب الجامعة العربية ومكاتب وزارة الزراعة والبحث العلمى؟.

■ الملاحظة الثانية: لماذا نتركهم يستوردون لحومًا لا ندرى عنها شيئًا، والأفضل موجود فى قارتنا؟ لماذا نترك فئة معينة تستورد؟

إذا كان استيرادك مليون طن لحوم فى العام (هذا باعتبار أنك تستورد لكل فرد كيلو لحم واحد فى الشهر)، وكان الطن الواحد مكسبه ألف دولار فقط فإنك تترك لمافيا اللحوم ألف مليون دولار سنويًا، لماذا لا تستورد أنت هذه اللحوم فيرجع إليك هذا المكسب فتضعه فى الخدمات والمرتبات ويعود مرة أخرى إلى المواطن بدلاً من أن يذهب إلى أصحاب النفوذ وأصحاب الكروش؟

عجبى.